محاضرات في مقياس الحكامة والمواطنة

الأستاذ الدكتور: يوسف بكوش.

لطلبة السنة الثالثة ليسانس:

(1- أدب جزائري . 2- طلبة النقد والدراسات الأدبية. 3- لسانيات عامة. 4- لسانيات تطبيقية.)

تمهيد: (شرح بعض مفاهيم علم القانون وربطها بالحكامة).

أولا- مفهوم الحكامة: la gouvernance

أ- التعريف اللغوي المعجمي: قد ورد لفظ حكامة في معاجم اللغة العربية ومنها قاموس المعجم المحيط، ولسان العرب:

أ- 1- معجم القاموس المحيط: -الحُكْمُ: القَضاءُ، جمعه: أحْكَامُ، وقد حَكَمَ عليه بالأمْرِ حُكْمًا وحُكُومَةً، حَكَمَ بَينَهُم كذلك.

- الحَاكِمُ: مُنفَّذُ الحُكْمِ، كالحَكَمِ، وجمعه حُكَّامٌ.

- حاكَمَهُ إلى الحاكِمِ: دعَاهُ وخاصمَهُ.

- حَكَّمهُ في الأمْرِ تَحكيماً: أَمَرَهُ أن يَحْكُمَ فاحْتَكَمَ.

- تَحَكَّمَ: جاز فيه حُكْمُهُ، والاسم: الأُحْكُومَةُ والحُكُومَةُ.

- تَحَكُّمُ الحَرُورِيَّةِ: قولهم لا حُكْمَ إلاَّ للهِ.

- الحَكَمَانِ: أبو موسى الأشعري وعلي بن أبي طالب.

أ- 2- معجم لسان العرب: - حَاكِمٌ، جمعه حُكَّامٌ وحَاكِمُونَ.

- حَاكِمٌ: قاضٍ. – حَاكِمٌ: من نفَّذَ الحُكْمَ. – حَاكِمٌ: من يتولى شؤون بلد أو مقاطعة.

- حُكُمٌ: الله سبحانه وتعالى أحْكَمُ الحاكِمِينَ، وهو الحَكِيْم له الحُكُمُ.

- **قال الليث**: الحَكَمُ هو الله تعالى.

قال الأزهري: من صفات الله الحَكَمُ والحَكِيْمُ والحاكِمُ، ومعاني هذه الأسماء متقاربة، والله أعلم بما أراده بها، وعلينا الإيمان بأنَّها من أسمائه.

قال ابن الأثير: في أسماء الله تعالى الحَكَمُ والحَكِيْمُ وهما بمعنى الحاكِم، وهو القاضي، فهو فَعِيْلٌ بمعنى فَاعِل، وهو الذي يحكم الأشياء ويتقنها، فهو فَعِيْلُ بمعنى مُفْعِلِ، وقيل: الحَكِيمُ ذو الحِكْمَة.

ب- التعريف الإصطلاحي:

يعتبر مصطلح الحكامة من أهم المصطلحات التي تم تداولها في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات حيث ثم استعماله لأول مرة من طرف البنك الدولي في 1989 الذي اعتبر الحكامة أنها:**" أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية"**.

وقد جاء استعمال البنك الدولي آنذاك لمفهوم الحكامة في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى: بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير

والتخطيط. ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه **"نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والأفراد، وتمارس الحقوق والواجبات، وتفك الخلافات والنزاعات، يقوم على تذويب التراتبية وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين وحسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا".**

وفي تصريح لمجلس وزراء خارجية السوق الأوربية المشتركة مؤرخ في 28 نوفمبر 1991، جاء ما يلي: **"يلح المجلس على أهمية الحكم الجيد، وفي حين يبقى من حق الدول ذات السيادة إقامة بنياتها الإدارية وترتيباتها الدستورية، فإن تنمية عادلة لا يمكن إنجازها فعلا وبشكل دائم إلا بالانضمام إلى مجموعة من المبادئ العامة للحكم: سياسات رشيدة اقتصاديا واجتماعيا، شفافية حكومية، وقابلة للمحاسبة المالية، إنشاء محيط ملائم للسوق قصد التنمية، تدابير لمحاربة الرشوة، احترام القانون وحقوق الإنسان، حرية الصحافة والتعبير،وهذه المبادئ ستكون أساسية في علاقات التعاون الجديدة".**

فمن الصعب ضبط مفهوم الحكامة وإعطاؤه تعريفا موحدا ونهائيا لارتباطه بمجالات متعددة ولتعدد صيغ تداوله، فهو حسب لجنة الحكامة العالمية **:"مجموعة الطرق التي تدبر بها المؤسسات العمومية والخصوصية قضاياها".**

ومن بين التعاريف التي يمكن استقراؤها من خلال المجالات التي وظفت فيها:

- **الحكامة** إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين على أساس مفهوم التعاقد، التشارك والتوافق.

- **الحكامة** مقاربة ورؤيا وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون اقتصادي مالي اجتماعي وسياسي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام والمجتمعي.

- **الحكامة** نمط جديد لتدبير السلطة والتنظيم السياسي والاجتماعي وهي رؤيا جديدة للدولة والمجتمع العلاقات الرابطة بينهما، ولسبل قيادة التغيير، وهي بذلك أيضا مقاربة جديدة لتدبير التغيير في المرفق العمومي والخصوصي والمجتمع المدني.

- **الحكامة** تعبئة للطاقات والموارد وترشيد استثمارها لتأمين شروط تدبير جيد.

وعموما، تم تعريف **الحكامة** من قبل كثير من الباحثين على أنها: **"الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية".**

- **فالحكامة** لا بد أن تعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحرية، أي ضمان توسيع خيارات الناس وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعّالة والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفء، الذي تنّفذ أحكامه من قبل السلطات التنفيذية.

- لذلك **فالحكامة الجيدة،** في أي مجتمع وأي مؤسسة حكومية كانت أو غير حكومية، تبقى من أهم الضروريات لإنجاح المشاريع التنموية، إلا أن تطبيقها يتطلب:

أولا: سيادة جو تسوده الشفافية والمسؤولية ودولة القانون والمشاركة واللامركزية والتنسيق بين كل المتدخلين.

ثانيا: الشركاء الجدد للحكامة المحلية في تدبير الشأن المحلي: بعد تغير وظائف الدول، أصبحت هذه الأخيرة مجرد فاعل في صنع القرار إلى جانب شركاء جدد في تدبير الشؤون المحلية، يكتسبون بدورهم أهمية بالغة – خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص – نتيجة الصعوبات التي يعرفها المجال التنموي المحلي:

1- المجتمع المدني: أصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا في النهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية، خاصة بعد فشل المبادرات الفوقية والقطاعية من طرف الدولة، إذ تصاغ المخططات و البرامج في المركز و تطبق على المستوى المحلي دون معرفة مسبقة بحاجيات و متطلبات الساكنة المحلية.

أيضا هناك عامل أساسي، كرس بدوره أهمية المجتمع المدني في التنمية المحلية، وهو دور المنظمات الدولية التي بدأت تضع الثقة أكثر في الجمعيات لتصريف المساعدات الاجتماعية. أضف إلى ذلك احتكاك المجتمع المدني بالواقع الأمر الذي يؤهله أكثر للقيام بأدوار تنموية تتلاءم و حاجيات الساكنة المحلية. وتتحقق المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني من خلال فعالية المبادرات التنموية التي يطرحها واعتماد ممارسة واقعية لصياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية. كما أن مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية، والتي تنبني على وعيه بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع وقدرته على فهم مشكلات المجتمع. وهذا يفترض بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة والوعي وحقه في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر. وتتحقق مشاركة الفرد في عملية التنمية من خلال حقه في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تدبير الشأن العام المحلي.

ومدى كون القرارات المتخذة ناتجة عن متطلبات وحاجيات الساكنة المحلية. وتوفر الديمقراطية نهج حكم جيد قائم على المشاركة السياسية الواسعة للأفراد، وبالتالي ان عزوف الأفراد عن المشاركة في العمليات الانتخابية التشريعية أوالجماعية يطرح مشكل مدى مشروعية المنتخبين والقرارات التي يتخذونها، فالمواطن هو أساس التنمية، كذلك تتيح الديمقراطية تدبير عقلاني للإدارة وتفادي كل أشكال الطرق غير الشرعية في إدارة الشؤون المحلية.

2- القطاع الخاص: تتمثل أهمية **الحكامة** في هذا المجال في طرح وسائل وطرق جيدة للتدبير من طرف القطاع الخاص، خاصة بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية باعتمادها توجهات غير صائبة في التسيير. وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية. إضافة إلى أن تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص يعتبر أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية. مما يدعو إلى البحث المستمر عن ملائمة وفعالية السياسات التنموية المحلية وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التدبير.

ثالثا: للنهوض بتدبير الشأن المحلي يكون وفق مخطط يشمل ميدان التخطيط، وتفعيل دور الإدارة المحلية، وتعبئة الموارد المالية للجماعة، والاحترافية في تدبير مرافق الجماعة. فعلى مستوى التخطيط:

أ- أن هذا يهدف التخطيط إلى تعزيز ثقافة التخطيط وتقوية الجماعات للتمكن من تفعيل مخططاتها ومشاريعها، مبرزا أهمية التخطيط في تحقيق التنمية المحلية.

ب- أما تفعيل دور الإدارة المحلية فيتم عبر هيكلة الإدارة التي يتعين أن تتوفر على تنظيم محكم ونظام معلوماتي وآليات تدبير حديثة.

ج- أهمية تحديث الموارد البشرية، وذلك من خلال عدة أوراش تهم بالأساس آليات التوظيف لتمكين الجماعات من جلب أفضل الكفاءات وآليات التحفيز والتكوين، حتى تمارس الكفاءات الحالية المهام المنوطة بها في أحسن الظروف وكذا آليات التأطير الإداري للموارد البشرية، وذلك بإيلاء عناية خاصة للطاقم والأطر التي ستتولى المسؤولية في المناصب العليا في تدبير الجماعة.

د- ضمان الاحترافية في تدبير المرافق، يكون بسنّ الضوابط المرجعية لإنجاز المشاريع، وتوفير الدلائل المسطرية، وتعزيز الكفاءات بالبرامج التكوينية الضرورية.

3- مرتكزات الحكامة المحلية الرشيدة في تدبير الشأن المحلي:

لكي تكون **الحكامة** رشيدة في تدبير الشأن المحلي والارتقاء بتنمية الجماعات المحلية بالجزائر ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي محلي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية و يعتمد على عدة مرتكزات أساسية أهمها :

أ- **الرؤية الإستراتيجية:** يجب أن يستهدف أي مشروع للتنمية تمكين جميع الناس في المجتمع وتوسيع نطاق خياراتهم.

ب- المشاركة: يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع واخص بالذكر الأساتذة الباحثين في بلورة الشق النظري للمشروع التنموي المحلي والتحديات التي تواجهها الجهة والإقليم والجماعة، والمجتمع المدني في الشق التطبيقي بالإضافة إلى إشراك كل المؤسسات في مجال اختصاصها من منظمات نقابية ومؤسسات التربية والتكوين وتعاونيات.

ج- الشفافية: والسلاسة في تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانة ضرورية للتشخيص السليم وللتخطيط العلمي والتقييم الدقيق.

د- المحاسبة: المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل للالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع لذا يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات.

ه- الفعالية: فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين الساكنة من القدرات الأساسية وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية واعتماد مبدأ الانفتاح.

و- التوافق: توافق المعنيين دعامة أساسية لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجالس الجهوية رئيسا وأعضاء أو بالنسبة للشركاء المتدخلين بالجهة وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط و التشاور والتنفيذ.

ز- حسن تدبير : المشروع التنموي المحلي وذلك بحسن استثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة للجماعات المحلية.

ح- الانجاز: يعد القرب والتشارك والإشراك، اللاتمركز واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذي ينبني على الكفاءة الشفافية، الجودة والنجاعة، والحد من هدر الوسائل والإمكانات.

الحكامة: هي أولا و قبل كل شيء تعبير عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع وموارده.

هذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية.

وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات و مؤسسات تشترك في صنع القرار. ومنذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم و أصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم. **فالحكامة الرشيدة:**

1- أداة لضبط و توجيه و تسيير التوجهات الإستراتيجية الكبرى للمؤسسة، يمكن تطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- أسلوب جديد في التدبير يدعم تذويب الحدود وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين.

3- تتوخى حسن التنظيم و توزيع المسؤوليات وصقل القدرات و دعم التواصل داخليا وخارجيا.

4- الحكامة أداة لتأهيل الجامعة والمدرسة المغربيتين للدخول في التنافسية الوطنية والدولية و الاستجابة للمهام الرئيسية التي أناطها بها القانون.

5- يشمل المصطلح مفاهيم : الشفافية، التزويد بالمعلومات، حقوق وواجبات المساهمين و مسؤوليات المسيرين.

ثانيا: شروط الحكامة:

من أجل أن تقوم الحكامة لا مناص من تكامل عمل الدولة و مؤسساتها و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني. فلا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة و المحاسبة و الشفافية. و لا وجود للحكامة إلا في ظل الديموقراطية. و الحكامة تستوجب وجود نظام متكامل من المحاسبة و المساءلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة و لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، و خصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام و حماية الشأن العام من تعسف و استغلال السياسيين.

ثالثا: معايير الحكامة:

هناك عدة معايير سياسية و اقتصادية واجتماعية وإدارية تشمل الدولة و مؤسساتها و الإدارة و المجتمع المدني والقطاع الخاص و المواطنين كناشطين اجتماعيين وهي معايير قد تختلف حسب المنظمات و حسب المناطق.

إن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي و حرية التجارة و الخوصصة.

أ- أسس الحكامة الرشيدة:

-حسن التدبير.

- الإشراك.

- التشارك.

- التوافق.

- الفعالية وجودة الخدمات و التواصل.

- الرؤية الإستراتيجية.

1-حسن التدبير: يكون وفق القرارات السيادية التالية:

أ- إقرار اللاتمركز و اللاتركيز .

ب- تدبير الموارد البشرية عوض إدارة الموظفين.

ج- اعتماد الآليات الحديثة : الشفافية + تبسيط المساطر+ توضيح المرجعية القانونية + جودة الخدمات + الإرشـــــــاد و التواصل (التقييم-التحفيز).

2- الإشراك: يكون وفق:

أ- القطاعات الحكومية. ب- الفاعلون على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني.

ج- الأطر التربوية والإدارية والتقنية والطلبة وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ في الهياكل التي تعنى بالشأن التربوي: (الرقي بمنظومة التربية والتكوين - تحسين المردودية والرفع من الجودة - ترشيد التسيير وحسن استعمال الموارد).

3- التشارك: يكون وفق المعايير التالية:

أ- انخراط القوات الحية في مسلسل الإصلاح : الهيئات السياسية و الهيئات التمثيلية.

- ✓ المنظمات النقابية .
- ✓ مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، تعاونيات....).
- ✓ المرتفقون و المواطنون...

ب- مساهمة مؤسسات التربية و التكوين في تقوية و تأهيل النسيج الاجتماعي و الاقتصادي .

4- التوافق: لا يتم إلا بإمتلاك:

أ- القدرة على التفاوض و التحكيم والإقناع في شأن القضايا التي تتضارب حولها المواقف و الآراء بهدف تحقيق الإجماع حولها.

ب- الأخذ بعين الاعتبار تنوع مصدر القرار للتمكن من تطوير مساطر التبادل والتوافق (إشراك كل الأطراف المعنية).

5- الفعالية وجودة الخدمات: تتم وفق الخطوات التالية:

أ- تنفيذ المشاريع المرتبطة بحاجيات المرتفقين وانتظاراتهم .

ب- توسيع الخريطة المدرسية والجامعية لتغطية جميع الجهات.

ج- تحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية للفاعلين بقطاع التربية والتكوين : أساتذة ، إداريين ، التلاميذ ، الطلبة .

د- تقنين العلاقة بين المسيرين والمساهمين .

ه- تطبيق ما نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

- ✓ مبادئ الاستقلالية و اللامركزية و اللاتمركز.
- ✓ الارتقاء بجودة التعليم بمختلف الأسلاك وإلزامية التمدرس .
- ✓ الرفع من مردوديته و حسن تدبيره.

و- تنويع التكوينات والتخصصات العلمية و الأكاديمية .

ز- الاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

ح- القيام بالوظائف الهامة التالية:

- ✓ التوجه الاستراتيجي لتحديد الأهداف واتخاذ القرار(المجالس).
- ✓ التدبير (طاقم التسيير) .
- ✓ التقييم الذاتي (اللجن ، المجالس) .
- ✓ التقييم الخارجي من طرف الأجهزة المعنية.

6- الرؤية الإستراتيجية: تكون نابعة من :

أ- تقييم واقعي للمنجزات.

ب- تحليل المعطيات ورصد الإمكانات من أجل رسم سياسة تنموية للمنظومة التربوية.
ج- إنجاز الدراسات و التقارير.
د- الاهتمام بالدراسات المستقبلية و اليقظة التكنولوجية.
ه- إشراك الإعلام.
و- القيام بالحملات التحسيسية.
ح- استطلاعات الرأي.

ثانيا: المواطنة: La citoyenneté (Citizenship)

لقد أقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبـــل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصـــــاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابـــــل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.
وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحريـــة والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخـــــاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منها أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر،الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم)وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والرومـاني في بعض مراحلها على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا و أهمية إرســـــاء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوبا في حد ذاته.
تعتبر دولة الإغريق هي أول من توصلت إلى معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ والذي اعتبر نموذجـــا للممارسة الديمقراطية في أثينا. علـــــــى الرغم من قصور هذا المفهوم من حيث الفئات التي يمثلها وعدم تغطيته لبعض النواحي التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة إلا انه قد نجح بتحقيق المســـــــــاواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين وذلك من خلال إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى تداول السلطة ووظائفها العامة.
لاحظ اليونانيون بعقلهم الفلسفي الثاقب إن الكون بما فيه من حيوان ونبات وجماد يسير حسب نظام محددوقواعد لا تتبدل، فاعتقدوا بوجود قوة عليا تسير حسب نظام محدد وقواعد لا تتبدل فاعتقدوا بوجود قوة عليا تسيّر الكون أطلق عليها بعض فلاسفتهم اسم (الطبيعة) ونسبها آخرون (الآلهة)وذهب كل من هؤلاء وأولئك إلى اعتبار أحكام (نظام الطبيعة)، أو قانونها عامة وأولية وثابتة، ولذلك احلوا هذا القانون في المحل الأول بالنسبـــــة للقانون الذي هو من صنع البشر واعتبروا قـــــانون الطبيعة صورة العدل المطلق أو القانون الصالح كمـــــــا نسب إلى أفلاطون في كتابه (القوانين) وأما أرسطو فقد اسماه بالعدل الطبيعي الذي أعدته الطبيعة ليعم على جميع الناس،بينما قال عن القانون الوضعي انه العدل التشريعي أو العرفي وهو خاص وضعته كل امة لنفسها.
استنتج اليونانيون من هذا التصوير أن على كل مشرع من البشر أن يجعـــــــل من القانون الطبيعي مثله الأعلى الذي يسعى إلى تشريع قوانينه على منواله أو على الأقل أن تكون قريبة منه، حتى إذا تعـــــارضت أحكام القانون الوضعي مع سقراط، وقد طورت بعض المدارس

الفلسفية هذه الفكرة وصـــــــاغت منها نظريات في الأخلاق تقوم على الزهد والتقشف.
وقد استمد الرومان مبادىء العدالة في أول الأمر من قـــانون الشعوب وبعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي الذي نادت به الفلسفة اليونانية.
كان القانون القديم قد وضع للرومان وحدهم أما الأجنبي عنهم فكانوا يقولون بـــــأن ليس له أن يتمتع بالحقوق إلا في بلده الأصلي،غير أن الرومان ما لبثوا أن غيروا نظرتهم إلى هذه إلى الأجانب فسمح للأجنبي أن يقيم في روما إذ احتمى مؤقتا بأحد الرومان أو خضع له بصورة دائمة كنزيل لديه هذا بصورة فردية وإمـــا بصورة جماعية فقد أبرمت روما مع المدن معاهدات تقضي بحماية رعايا كل مدينة إذا جاءوا إلى المدينة الأخرى.
ولعل الحضارات القديمة والشرائع والأديان،قد ساهمت في وضع أساس للمساواة أعلى من إرادة الملوك والحكـام لقيم أسس العدل والمساواة في الأرض مبتدئة بذلك خطوات حسنة لسعي الإنسان إلى تـــأكيد إنسانيته وحقوقه واعتباره مما أدى ذلك بالفكر الروماني السياسي والقانوني بتحديد أسس المواطنة والحكم الجمهوري.
وبعد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي خـــــــلال العصور الوسطى واندثـار التجارب الديمقراطية المحددة في ظل الحضارتين الإغريقية والرومانية، تم العمل على إعادة اكتشـــــاف مبدأ المواطنة عند بروز بوادر النهضة الأوربية نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، حيث استفـــــاد هذا الفكر من الفكر السياسي الإغريقي والفكر الروماني.
وأفرزت تلك التجارب التاريخية معـاني مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة تفاوتت قربا وبعدا من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرازات مفهوم المواطنـــــــة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيدا عن الزمـــــــان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهـــوم المواطنة باعتباره نتاجا لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محا ضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتهاوعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن قضية المواطنة محورا رئيسا في النظريـــــــــــة والممارسة الديمقراطية الحديثة ، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بهـــــــا هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.
ويستند هذا المنحى في إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين:
الأولـــــى: عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المســـــاواة الاجتماعية والاقتصاديـــة، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية ، والتدهور البيئي وتهديد السلام.
الثانية :أن هناك أمما ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.
ولقد أسفرت الاجتهـــــــادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفي هذه المعادلـــــة عن تفاعلات جدية تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة، وتـــــــأسيس مصطلح جديد في الخطاب المعاصر هو (المواطنة العالمية) أو (المواطنة عديدة الأبعاد) التي لخصت في (البعد الشخصي – البعد الاجتماعي – البعد المكاني – البعد الزماني) وأهـــــــابت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية:
- الإحساس بالهوية. - التمتع بحقوق معينة. - المسؤوليات والالتزامات والواجبـــــات. - مسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشؤون العامة. - قبول قيم اجتماعية أساسية.
1- مكونات المواطنة:
الوطنية – كما أشرنا سابقا – ليست مفهوما سياسيا فحسب، بل إنها مفهوم يستوعب مجـــــــالات مختلفة في واقع حياتنا الاجتماعية.وهذا الفكر مقيد بحدود الزمان

والمكان.ولا يستطيع البحث العلمي النزيه أن يُجرد الفكر الوطني الإنساني من حدود الزمـــــــــــان والمكان،وإذا كان الإسلام يعطي لمفهوم الأمـــــة تصورا شاملا أو كليا يتخطى حدود المكان والزمان، فـــــإن ذلك التصور لا يتعارض مع تصور الوطنية في حدود الزمان والمكان، ذلك أن التصور السليم للوطنية له مستويان هما:

أ - مستوى العلاقة بين الفرد ووسطه الاجتماعي.

ب- مستوى العلاقة بين الفرد والوسط الاجتماعي الإنساني العالمي.

ورقيِّ الوسط الثاني يعتمد اعتمادا كليـــــــا على رُقي الوسط الأول، فإذا حافظ الفرد على اتزان حبه وانتماءه لوطنه وأهله وأبناء عشيرته فإنه من الطبيعي أن يحافظ على ذلك بالنسبة للأمة..بل والعالم أجمع.

غير أن القوى العالمية المعاصرة لا تريد للوطنية أن تنمو في هذين المستويين، وإنمـــــا تريد هذه القوى استبدال الوطنية بالمواطنة المحلية بالتغريب Westernization والوطنية/المواطنة العالمية بالعولمـــــــة Globalization ولا شك أن عملية الاستبدال هذه تتم بوسائل الترغيب والترهيب، ووسائـــــــل الترغيب كثيرة منها الانضمـــــــــام إلى اتفاقيات التجارة العالمية والمشاركة في المشروعات وإقامة منطقة تجارية عالميـــــــــــة في المنطقة الإسلاميـــة وغيرها من المنظمات والشركات العالمية.

ووسائل الترهيب كثيرة منها:الحرب الإعلامية على القيم الإسلامية،والغزو العسكري والصراعات الطائفية.

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

1- الانتماء:

1- 1 – مفهوم الانتماء:

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه مندمجـــا فيه، باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه،ويشعر بالأمان فيه،وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن،وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتمـــاء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ولقد ورد في الانتماء آراء شتى للعديد من الفلاسفة والعلماء و تنوعت أبعـــــــاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي ففي حين تناوله ماسلو Maslo من خلال الدافعية، اعتبره إريك فروم Fromm حاجة ضرورية على الإنســـــــان إشباعها ليقهر عزلته وغربته ووحدته، متفقا في هذا مع وليون فستنجر Leon Festinger الذي اعتبره اتجاهـــــا وراء تماســـــــك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاج، وهناك من اعتبره ميلا يحركـــــه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتمـــــاء ما بين كونه اتجاها وشعوراً وإحساسا أو كونه حاجة أساسية نفسية – لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين،سواء أكان المفتقد فسيولوجيا داخليا، أوسيكولوجيا اجتماعيا كالحاجة إلى الانتماء والسيطرة والإنجاز- أو كونه دافعا أو ميلا، إلا أنها جميعا تؤكد استحالـــة حياة الفرد بلا إنتماء، ذاك الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف إشباع حاجته الضرورية ،وينمو هذا الانتماء

بنمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفراده. ولا يمكـــن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة، فالسلوك الإنســـــــــاني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيهـــا مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضـــــــــا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضوا من أعضائها.

2-1 – أبعاد الانتماء :

يعد مفهوم الانتماء مفهوما مركبا يتضمن العديد من الأبعاد والتي أهمها:

1) الهوية: Identity

يسعى الانتمـــــــــاء إلى توطيد الهويـــــــــــة، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.

2) الجماعية: Collectivism

إن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتؤكد الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماسك ، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة،والتفاعل والاجتماعية،وجميعها تسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.

3) الولاء: Loyalty

الولاء جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية،ويقوي الجماعية،ويركز على المسايرة،ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها، ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية،إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية.

4) الالتزام: Obligation

حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجمـــــاع، ولذا فإنها تولد ضغوطا فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

5) التواد: Affiliation

ويعني الحاجة إلى الانضمام أو العشرة Affiliation ، وهو- التواد- من أهم الدوافع الإنسانيـــــة الأساسيـــــة في تكوين العلاقات والروابط والصداقات ويشير إلى مدى التعاطف الوجداني بين أفراد الجماعة والميل إلى المحبةوالعطاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة، وينمي لدى الفرد تقديره لذا ته وإدراكه لمكانته، كذلك مكانة جماعته بين الجماعات الأخرى، ويدفعه إلى العمل للحفاظ على الجماعة وحمايتها لاستمرار بقائها وتطورها، كمـــــــا يشعره بفخر الانتساب إليها.

6) الديمقراطية: La démocratie

هي أساليب التفكير والقيادة، وتشير إلى الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه بثلاثة عناصر:

أ – تقدير قدرات الفرد وإمكانياتـــــــــــه مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام، وتنمية قدرات كل فرد بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

ب -شعور الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير، ورغبته بأن تتاح لـــــه الفرصة للنقد مع امتلاكه لمهارة تقبل نقد الآخرين بصدر رحب،وقناعته بأن يكون الانتخاب وسيلة اختيار القيادات،مع الالتزام باحترام النظـــم والقوانين والتعاون مع الغير في وضع الأهداف والمخططات التنفيذيـــــــــة وتقسيم العمل وتوزيعـــــــــه ومتابعته وهي بذلك تمنع الديكتاتورية، وترحب بالمعارض، مما يحقق سلامة ورفاهية المجتمع.

ج -إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

في ضوء ما سبق ذكره من أراء متعددة حول الانتماء وجماعة الانتماء، يمكن استخلاص عدة خصائص، كمؤشرات لديناميكية العلاقة الجدلية بين الانتماء وجماعة الانتماء أهمها:

- الانتماء مفهوم نفسي، اجتماعي، فلسفي،وهو نتاج العملية الجدلية التبادلية بين الفرد والمجتمع أو الجماعـــة التي يفضلها المنتمي باعتبار الانتماء ذا طبيعة نفسية

اجتماعيـــــــة، فإن وجود المجتمع أو الجماعة هام جدا كعالم ينتمي إليه الفرد، حيث يعبّر عن الانتماء بالحاجة إلى التجمع والرغبـــــة في أن يكون الفرد مرتبطـــــــــا أو يكون في حضور الآخرين، وتبدو هذه الحاجة وكأنها عامة بين أفراد البشر.
- يفضل أن تكون جماعة الانتماء بمثابة كيان أكبر وأشمل وأقوى لتكون مصدر فخر واعتزاز للفرد،وأن يكون الفرد العضو في جماعة الانتماء في حالة توافق متبادل معها ليتم التفاعل الإيجابي بينهم.
-يعبر عن جماعة الانتماء بالجماعة المرجعية،تلك التي يتوحد معها الفرد ويستخدمها معياراً لتقدير الذات ومصدرا لتقويم أهدافه الشخصية، وقد تشمل الجماعة المرجعية كل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد كعضو فيها.
- على الفرد أن يثق ويعتنق معايير ومبادئ، وقيم الجماعة التي ينتمي إليها ومن ثم يحترمها ويلتزم بها.
- على الفرد نصرة الجماعة التي ينتمي إليها، والدفاع عنها وقت الحاجة والتضحية في سبيلهـــــا إذا لزم الأمر مقابل أن توفر الجماعة له الحماية والأمن والمساعدة.
-أن يكون توحد الفرد مع الجماعة ضمن إطار ثقافي مشترك، وتعتبر اللغة والمعايير الثقافية الأخرى عناصر أساسية للجماعة، ويتحدد مدى الانتماء بدرجة التمسك بها.
-الانتماء بمثابة حاجة أساسية (إنسانية، طبيعة سيكولوجية) في البناء النفسي، باعتباره خاصية نفسية اجتماعية.
- الانتماء متعدد الأنماط، اتساعـــــا وضيقا، تباعدا وتكاملا، وللتنشئة الاجتماعية دور إما في إضعاف الانتماء أو تقويته، إذ عن طريقها يتشبع الفرد بالقيم المعززة للانتماء ومفردات الثقافة كاللغة والفكر والفن.
- يتأثر الانتمـــــــــــــاء بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، ولذلك فإن أنماط السلوك التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحياناً ما تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.
-إذا أنكر المجتمع على الفرد إشباع حاجاته،فإنه- الفرد-قد يتخذ موقفاً سلبيا إن لم يكن أحيانا عدائيا للمجتمع إذ قد يلجأ إلى مصادر بديلة، يوجه إليهـــــــــا اهتمامه وانتماءه، وقد تكون مصادر غير مرغوب فيها أحيانـــــا، ولها عواقبها السيئة على كل من الفرد والمجتمع.
- لا انتماء بلا حب ولذا فالحب جوهر الانتماء.
- يشير ضعف الانتماء إلى الاغتراب ومـــــا يصاحبه من مظاهر السلبية واللامبـــــالاة نحو المجتمع، وغالبا كلمـــا زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، كلما زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما.
- الانتماء يؤدي إلى نمو ألذات وتحقيقها، وكذا تحقيق تميز الفرد وفرديته، وتماسك المجتمع.
الانتماء يدعم الهوية باعتبارها الإدراك الداخلي الذاتي للفرد، محددة بعوامل خارجية يدعمها المجتمع، والانتماء هو الشعور بهذه العوامل، ويترجم من خلال أفعال وسلوكيات تتسم بالولاء لجماعة الانتماء أو المجتمع.
- الولاء متضمن في الانتماء والانتماء أساس الوطنية.

2- الحقـوق: Les droits

هناك نوعان من الحقوق في النظام الدستوري على اختلاف توجهاته ومنطلقاته هما: - حقوق الإنسـان، - وحقوق المواطن وتمثل الأولى مجموعة الحريات التي يجب أن تتوفر لكل فرد من أفراد الجماعة الاجتماعية دون أن يترتب على ممارسته لها ارتكاب عمل يخالف القانون، ومن تلك الحريات حرية التعبير عن الرأي، وحرية الاعتقـــاد، وحرية التنقل إضافة إلى حق الملكية (في النظم اللبرالية) وحرمة مكان الإقامة، وتوفير الأمان للحياة الشخصية.
هذه الحزمة من الحقوق يتمتع بها كل من يسكن البلد المعني وفق نظـــــــام الإقامـــــــة الذي يوفره القانون، ولا تقتصر مظلتها على المواطنين وحدهم، وهو ما يطلق عليه "الحقوق

المدنية".
النوع الثاني: من الحقوق فيقتصر على كل من يتمتع بالمواطنـــــــــــة وهو أوسع مدى إذ يكفل لصاحبه حق المشاركة السياسية باختيار أعضاء المجالس النيابية، وحق الترشيح لتلك المجالس،وإبداء الرأي في كل أمر من الأمور السياسيــة والانتماء إليها، وممارسة الاحتجاج السياسي بمختلف مظاهره ووسائله، وهذه الحزمة من الحقوق هي مـــــــا يعبر عنه "بالحقوق السياسية" وتمثل **جوهر "المواطنة"**.
ولا توجد تلك الحقوق في النظم السياسية غير الدستورية حيث تولى الحكم أرستقراطية تمـــــــارس السلطة الأبوية أو تستمد شرعيتها بالوكالة من سلطة سيادة أجنبيـــــــــة ولا تنظر إلى الشعب المكون لنسيج الجماعة الاجتماعية سوى النظرة إلى الرعية التي يقع على كاهلها إعالة حكامها، وتدين لهم بالسمع والطاعة،عندئذ لا يحصل هؤلاء على أي نوع من الحقوق إلا مما تمنحهم إياه الطبقة الحاكمة. كما لا تعدم السلطة الدكتاتورية- في النظـــــم الدستورية اسما- لا تعدم السبيل إفراغ النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية من مضمونها وبذلك يتم تقييد حقوق المواطنة وحرمان المواطنين من المشاركة السياسية.
ولما كانت الحركة الدستورية في بلد مـــــا تأتي نتاج قيام القوى الاجتماعية صاحبـــــــــة المصلحة في وضع حد للسلطة المطلقة بتحريك الجماهير لانتزاع الحقوق السياسية للأمة من خلال الدستور.
إن **مفهوم المواطنة** يتضمن حقوقا يتمتع بهـــــــــا جميع المواطنين الجزائريين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:
–جميع الجزائريين سواء أمام القانون.
–الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية.
- الرجل والمرآة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية.
- حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء الجمهورية
- حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع.
- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.
- لا يلقى القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.
- المنـزل لا تنتهك حرمته ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون.
- لا تنتهك سرية المراسلات.
- يمكن جميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها.
- التربية والشغل حق للمواطنين على السواء.
- حق الإضراب مضمون.
- حق الملكية وحرية المبادرة الخاصة مضمونان.
هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثنـــــــاء سواء أكـــــــانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية فمثلا حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام قال تعالى : "لا إكراه في الدين» (البقرة: 256)،وكذلك الحرّية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين الإسلامي.

3- الواجبات: Devoirs

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي

تقوم عليها الدولة،فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السيـــــــاسية كواجب وطني.
ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في الجزائر مثلا التي منها:
–على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن.
–على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكـــــــاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها حسب الإجراءات المنصوص عليها في الدستور.
–على الجميع أن يتحملوا متضامنين التكاليف الناتجة عن الكوارث التي تصيب البلاد.
هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كـــــــل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

4- المشاركة المجتمعية: Participation communautaire

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعيـــــة، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع،وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5- القيم العامـة:

وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والوطنية والتي منها:
- **الأمانة :**ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي.
- **الإخلاص :**ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي وإتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.
- **الصدق :**فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضوا نافعا لوطنه.
- **الصبر :**يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.
- **التعاضد والتناصح :**بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطا، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.

مفهوم المواطنـة:

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها **"اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن".**
وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفهـــــــا على أنها مكانة أو علاقة اجتماعيـــــة تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقــة بين الفرد والدولة عن طريق القانون.ومن منظور نفسي بأنها**"الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التـــي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية ألذات من الأخطار المصيرية".**
لا ريب أن مفهوم ومبدأ المواطنة من نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترن بولادة الدولة الحديثة،وهو وان وكان قديما ومعهودا لدى العديد من الحضارات الإنسانية كما عند اليونـــــان والرومـــــان إلا أن صيغته المعاصرة قد خرجت عن نطاقها التقليدي إلى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعيـــة بين الدول ورعاياهـــــــا، وبذلك يكون مفهومه وفروضه على النقيض حتى من الدول الملكية والأرستقراطية، فالمواطنة حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات.
وبالرجوع إلى أهم المراجع التي تناولت المواطنة وبالتعريف كما في دائـــــرة المعارف البريطانية وموسوعة الكتاب الدولي وموسوعة كولير الأمريكيـــة يمكننا إجمال **تعريف المواطنة** بأنهـا: **عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة**

وبمـــــــا تتضمنه تلك العلاقة من واجبـــات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة.

وعليه تكون المواطنة من أشد أنماط عضوية الفرد اكتمالا في الدولة الحديثة، فهي هنـــا ليست صورة باهتة لانتساب صوري بين أفراد المجتمع بدولتهم المعينة بقدر ما هي كينونة لجنس العلاقة الرابطـــة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون إليهـــــــا وهي على ذلك من مستلزمـــــــات الانتمـــــاء للمجموعة السياسية أو للدولة كوحدة سياسية متكاملة والتي تتألف من وطن (كإقليم جغرافي) وأمة (أو شعب) ونظام وسلطة. ومثل هذا الانتماء يفرض حقوقاً ويستلزم واجبات كمنظومة متكاملة لا تعرف الفصل والتفكيك في أنظمتها واستحقاقاتهـــا، انطلاقا من هذه العضوية المسماة بالمواطنة في ظل الدولة المعاصرة والتي تكتسب بشكل عـــام في ظل الأنظمة القانونية الحديثة، على أساس الولادة في الدولة والانحدار من أبوين مواطنين والتجنس.

ويرى بعض الدارسين إلى أن المواطن يأخذ جذره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنحه الإقامـــــــة، الحماية، التعليم الاستشفاء، الحرية، حق الحكم والتوجيـــه واستعمـال الفكـر واليد واللسان.

ويرى بعض الباحثين أن المواطنة تعني من بين ما تعنيه الاعتراف الشرعي والدستوري بحق الفرد في المشاركـــــــة وإدارة البلاد وفي تقرير شؤونه ولعل ركائز المواطنة كافة تستند في عمقها إلى منظومة الحقوق والواجبات كـــأسس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة.

ومنظومة الحقوق والواجبات وان كانت أساسا جوهريا في التشكيل الحديث للدولـــة إلا أنها منظومة قيمة إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء أخر وما الدولة سوى ظاهرة إنسانية تسند إلى القواعد القيمية لكسب مشروعيتها وسلطتها الواقعية.

والمواطنة تتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى كالعشائرية والمذهبية والقومية والعرقية والاثنية والدينية.

غير أن الفرد من حيث هو عضو في طائفـــــــــة فهو موجود إذن في كيـــان يحيط به من جميع الجهات وهذه الاحاطة الشاملة المفروضة عليه بصفة كيا نية غير قابلة للنقاش.

والمواطن هو ذلك الفرد الذي خرج من الدائـــــــرة البيولوجية ودخل الدائـــــرة الاجتماعية بمحض إرادتـه وبوعيه الذاتي عليه الالتزام بمنظومة الحقوق والواجبات والوعي السياسي بهويته كمواطن والـدور المنبثق عن المواطنة بوصفها العلاقة القانونية والشعورية بين الفرد والدولة والانخراط في عمل طوعي في إطار المجتمع المدني.

والمواطنة عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولـــــة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والـــــدفاع عن البلد بمـــــــا تمنحه من حقـــــوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة.

وتصبح المواطنة أقرب إلى المفهوم الاجتماعي لحقوق المواطن وإنسانية تطابقـــا يقترب معه من **مدينة الفارابي** حيث ينتشر الكمال وتشيع الطمأنينة وهناك مصطلحان هما الفرد والمواطن، أمـــــا الفرد فهو ذلك الكائن البيولوجي الذي يعيش في دائرة مغلقة قوامها الهم الحياتي الشخصي والعائلـــــــــــي الصغير أما المواطن فهو ذلك الفرد الذي خرج من الدائرة البيولوجية ودخل الدائرة الاجتماعية بمحض ارادته وبوعيه الذاتي .

<u>وملخص القول في ذلك وفقا لهذه التعاريف التي أوردناها هي:</u>

التعبير القانوني للمواطنة في القانون الدولي هي الجنسية وهي رابطة قانونية تربط شخصـــــا بدولة، فهي رابطة قانونية بين الشخص والدولة تترتب عليها حقوق والتزامـــات متبادلـــــــــة بينهما وهي رابطة سياسية لأنها أداة لتوزيع الأفراد جغرافيا بين الدول وتجعل الشخص أحد أعضاء شعب الدولة.

فالشعب وهو ركن أســـــاسي من أركان الدولة يتكون من مجموع الأفراد الذيـــــن

يرتبطون في الدولـــة قانونيا وسياسيا برابطة الجنسية ويصبحون بموجبها وطنيين يتمتعون بالحقوق ويلتزمـــــون بالواجبـــــات ويختلف من جراء ذلك مركزه القانوني في الدولة عن المركز القانوني للأجانب، خاصة للتمتع بالحقوق السياسية وحق العمل وتملك العقارات وأداء الخدمة العسكرية.

أمـــا **التعريف الإسلامي للمواطنة**: فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تبني الإسلام، رؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلاميـــــة تـــرى أن **المواطنة** هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكـــم والإمـــام، وتتوج هذه الصلات جميعا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى.

وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمـــة بين دار الإسلام، وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم.

وعليه فإنّ مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي هي **"مجموعة العلاقات والروابط والصـــلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين".**

كما أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة يمكن تلخيصها في النقاط التاليـة:

1- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحيـــــاة بما فيهـــــا من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

2- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل مـــــــا يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

4- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة.

ومعنى ذلك أن **مصطلح المواطنة** يستوعب وجود علاقة بين الدولة أوالوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءةالاج والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسيـــــــة في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات.

وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطيـــة، فـــلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

مفهوم الوطنيـة: Le concept de patriotisme

تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها **"تعبير قويم يعني حب الفـــرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفانـــــــي في خدمة الوطن، ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة".**

كما تعرف بأنها **"الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجمـــــاعـــة ويمـلأ قلوبهـــم بحب الوطن والجماعة والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائها، والاستعداد للموت دفاعاً عنها".**

أ- المواطنة والوطنيـة: Citoyenneté et patriotisme

في تقديرنا أن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة، بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية.

والمواطنة "مفاعلة " أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد.

وقد يكون الإنسان مواطنا بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب لكن التساؤل: هل لديه "وطنية " تجاه المكـــــــــان الذي يعيش فيه؟ هل لديه انتماء وحب وعطـــــاء؟، ذلك هـــو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتجسيده.

يشير عدد من الباحثين بـــــــأن مفهوم الوطنية/المواطنة اصطلاح حديث، إلا أن المعنى الذي تستهدفـــــه الوطنية قد تناولته من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين. ويذكر أحد الدراسين أن الاهتمام بهذا المصطلح قد نشـــــأ مع ظهور الدولة الحديثة وحدودها الجغرافية والسياسية. ولفظ "مواطن" تعبير لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسيـــــة سنة (1789) م أما قبلها فالناس ملل وشعوب وقبائل لا يعتبر التراب – إلا تبعا لشيء من ذلك- وسيلة من وسائـــــل الارتباط.

والذي يبدو لنا من وجهة نظر خاصة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهـــــوم المواطنة المسؤولة والمحدودة بحدود وضعها الرسول على جنبـــــات المدينة المنورة كعلامـــــات تقع مسؤولية من أخل بداخلها تحت دائرة حكم الإسلام ومرجعيته، ويوضح ذلك دستور المدينة(صحيفة المدينة التي تعد مرجعية دستورية لسكان المدينة النبوية.

وتعرض بنود صحيفة المدنية (47 بندا) مبادئ مهمة لفكرة المواطنـــــــة، حيث نصت على تكوين مفهوم الوطنية والمواطنة واحترام حقوق وواجبات كل من سكن المدينة مسلماًكان أو غير مسلم. إضافة إلى تحديد النطاق الجغرافي الذي يحاسب عليه أي إنسان اقترف جرما داخل ما يسمى بجوف المدينة كما في البند رقم (39 –44). كمـــــــا تؤكد الصحيفة مفهوم النصرة المتبادلة بين سكان المدينة مسلمين وغيرهم كمـــــــــا في البند (16 – 37) وتعرض الصحيفة في مواضع مختلفة أن الاحتكام حين التشاجر والاختلاف هو لله ورسوله (بند23 – 42) ممـــــــا يعني تأكيد السيادة الشرعية.

وتتعدد مفاهيم الوطنية وتعريفاتها فمنها ما يحمل معنى عاطفيا وانتماءً وجدانيا للمكان الذي ألفه الإنســـان، ومنها ما يحمل معنى فكرياً يفضَّل فيه المكان على شريعة الرحمن ومنها مـــــا يؤسس لمعنى قانوني يعبر عن واجبات المواطن وحقوقه تجاه وطنه.

- الوطنية تعني "تقديس الوطن وتقديمه في الحب والكره بل والقتال من أجله، حتى تحل الرابطة الوطنية محل الرابطة الدينية" والوطنية في معناها القانوني الحديث تعني" انتماء الإنسان إلى دولة معينة يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها" وتعرِّف الموسوعة العربية العالمية "الوطنية بأنها تعبير قومي يعني حب الشخص وإخلاصه لوطنه".

- المواطنة بأنها **"عبـــــــارة عن مجموع من الحقوق والواجبات يتمتع ويلتزم بها في الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة".**

- المواطنة: "تعبير عن جوهر الصِّلات القائمة بين دار الإسلام وبين من يقيمون في هذه الدار من مسلمين وذميين مستأمنين".

وفي الموسوعة السياسية (1990)المواطنة هي"صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن".

ويرى البعض بأن مفهوم المواطنة " قانوني في المقام الأول" ثم دينية، أن المواطنـــة هي أساس الشرعية ذلك أن مجموع المواطنين هم الذين يختارون حكومتهم عن طريق الانتخاب. وبالتـــــــالي لا يمكن أن نفهم المواطنة من غير تأسيس ديمقراطي في المجتمع.. ثم يضيف بأنه في المجتمع الديمقراطي "فإن العلاقات بين الناس لم تعد علاقات دينية، ولكـــن أصبحت سياسية ذلك أن العيش المشترك لا يعني بالضرورة الاشتراك في ديـــــانة واحدة، ولكن معناه الخضوع لنفس النظام السياسي"، وهنـــــا من المهم الإشارة إلى أنه لا يعني أيضا أن العيش المشترك يستلزم إزاحة سيادة دين الغالبة وإحلال الوطنية لتكون هي المرجعية.

وتتراوح طروحات الوطنية/المواطنة في منظور الغربيين وفلسفاتهم بين رؤى تختصر

العلاقة بين الفرد ودولتـــــــه إلى أدنى درجة ممكنة وبين أخرى ترى أن الفرد لا يعني شيئاً أمام دولتـــــــه، ففي الأولى لم توجد الدولة إلا من أجل الفرد وفي الأخرى لم يوجد الفرد إلا لخدمة دولته.

ويعتمد منظروا فلسفة المذهب الفردي أمثال **"جون لوك"** و**"جان جاك روسو"** علـــــــى أســـــــاس الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته العامة باعتبار هما حقوقاً طبيعية لكـــــــل فرد وليست مكتسبة، ومهمة الدولة احترام وضمان تلك الحقوق.

وإذا كـــــــان المذهب الفردي يتجه إلى المســـــــاواة النظرية بين أفراده فإن الواقع الفعلي يؤكد عدم تساوي الأفراد في ظروفهم وقدراتهم وبالتالي فإن "البقاء للأصلح" كمبدأ يتبنـــــــــــاه هذا الاتجاه لا يتفق مع القيم الإنسانية والشرائع السماوية بل ويهدم حقيقة المواطنة الحقة، ذلك أن هذا التوجه الفكـــــــري يرسخ سلبية الانتماء للمجموع (الوطن) وبالتالي يعزز الأنانية ويعمق الفصل بين الأفراد ودولتهم.

وفي مقابل الجدل القائم لضمان مجتمع آمن ومستقر من خلال مواطنة عادلـــــــة ومسؤولة، يطرح المذهب الاشتراكي أنه لا معنى للحرية الفردية في ظل صراع المصالح الخاصة للطبقة الرأسمالية وما جدوى الحرية المضمونة بالدستـــــور إذا كان الإنسان لا يجد الحماية من المخاطر والابتزاز بل وما فائدة حرية العمل إذا كان المواطن يترك فريسة للبطالة مما يضطره إلى التنازل عن حريته وكرامته ليواجه شروطاً حياتية صعبة.

وهكذا يطرح هذا التوجه كمـــــــا تذكر بعض الدراسات أساس فكرة المواطنة على أن الدولة مسئولة عن الفرد ابتداء وانتهاء فلا مظهر لملكية فردية فالكل يخدم الدولة والدولة تحدد دخول الأفـــراد حسب الحاجة وتشرف على الإنتاج ونوع المنتج وتلحق الإفراد جميعاً في خدمة الدولة سعيا لمحو الطبقية وتحقيقاً للمساواة. وكـــــــان من رواد هذا التوجه **(فرنسوا فريبية، وروبرت أوين)** ولكن الشخص التي ارتبط اسمه بهذا التوجه الفكري هو(**كارل ماركس).**

وترتكز فلسفة هذا الفكر على إلغاء الملكية الفردية الذي يعتقد أنها الباعث الحقيقي لعملية الصراع الاجتماعي. ولذلك اعتمدت على مبدأ العمل للدولة فقط وفق شعار " كل حسب طاقته ولكل بحسب حاجته".

ويشار إلى أنّ الملكية الجماعية لا تعني إمكانية امتلاك مجموعة من الناس لمصنع أو متجر أو مزرعة، وإنمـــا المعنى أن المالك الوحيد هو"الدولة "،والدولة في حس هؤلاء تمتلك هذه الأشياء نيابة عن طبقة (البوليتاريـــاProletarait ذلك أن العامل بجهده هو المنتج الحقيقي للمادة. ومن الواضح بـــــــــأن هذا التوجه الفلسفي يلغي معنى الشخصية ويقتل المبادرات الفردية ويحطم القدرات ويعزز تسلط الدولة بـــــــل ويخلق السلبية تجاه الوطن نظرا لحرمانه من فطرة حب التملك.

وإذا كان التوجه الاشتراكي ينزع إلى محو طبقة الرأسماليـــــة وتحكمها في سير الأمور، فإنه في الوقت ذاته خلق تسلطا أكثر قسوة وبطشا من خلال سلطة الحكومة.

وهكذا تتراوح الرؤى والفلسفـــــــــات في الغرب بشكل ينقض بعضه بعضا من أجـــــــــل خلق مواطنة فاعلة ومنتجه ومسؤولة.

ولذلك فالسمو على الحسابات الشخصية هو في تقديرنا "مبدأ روحي لمعنى المواطنة."

ويعد تغذية التعاطف الاجتماعي الصادق بين الناس هو العنصر الرئيسي لخلق المواطنة، كما أن تجديد المواطنة يعني إعمال الفرد في المشاركة الاجتماعية وعدم تفويض شؤون الحياة العامة والمساعدة العامة بكاملهـــــــا إلى اختصاصيّ الحكومة، وأن تسعى البرامج إلى تعزيز البني الوسيطة، وجمع الفقراء وغير الفقراء معا كجيران ومتطوعين وشركاء في المسؤولية الاجتماعية.

وإذا ما تجردت حياتنا الاجتماعية من مضموناتها الدينية/الأخلاقية فإن ماديـــــة الحياة العصرية سوف تعيد إشكالية التوتر والصراع إلى الوجود. ومما تجدر الإشارة إليه هنا بأن

تجربة المجتمعات الغربية إجمـــــــالا سواء اقتربت أو ابتعدت من/عن تفعيل معنى المواطنة/الوطنية فإن للمجتمع المسلم وبالأخص بلاد الحرمين الشريفين خصوصية في ذلك. ذلك أن الالتزام الديني حينما يضاف إلى الممارسة العملية لمفهوم المواطنة/الوطنية، يشكـــــــــل مرجعية في ضبط هذا المعنى دون مغالاة أو إجحاف لكل من حق الفرد في الحرية وحق الحكومة في السيادة.

وفي تقديرنا أيضا يجب ألاّ تصاغ الوطنية على أنها عملية "حق وواجب" وذلك أن هذا الطرح لا يسمو إلى كون الوطنية انتماءً طبيعيّا مغروزا في الإنسان يستثير الإنسان للعمل والغيرة على بلده دون الحاجة(ابتداء) إلى أن يكون ذلك متطلب قانوني أو مشروع سياسي.ذلك أن الالتزام الوطني الأخلاقي هو الفاعل والمفعّل لمنظومة الحقوق والواجبات. كما أن المنظور الديني يجعل ذلك أكثر كمالا وتماما .

<u>وإذا كان الوطن</u>: يعني في اللغة المكان الذي يستوطنه ويسكنه الإنسان فيعكس جانبا من الارتباط والاستقـــرار فيه فإن الوطنية تعني الانتماء والولاء فكراً لهذا الموقع، والمواطنة أي المشاركة في كل ما يخدم هذا المكان الذي يعيش فيه الإنسان.

واستجماعا لما ذكر يمكن القول إنّ مفهوم الوطنية وممارسة المواطنة يعكس التزاما أخلاقيا تجاه المكـــان الذي يسكنه الإنسان بدءا بالحب وانتهاء بتجسيد متطلباته فكرا بالولاء والشعور بالانتماء وعملا بالعطاء المتبـــــــــادل البنّاء بين الوطن ومسئوليه ومن يسكن فيه.

وإلى هنا يتبين أن فهوم الوطنية مدى تباين المفاهيم وسعة الاختلاف فيما بينها (رفضا وقبولا) مما يؤكد الحاجـــة إلى طرحها للنقاش للوصول إلى فهم أكثر عمقا وواقعية علمية ذلك أن هناك من يتحدث عن المفهـــــوم – كما تبين- ويخلط بينه وبين مفاهيم العقيدة والشريعة الإسلامية ومنهم من يجعله عقيدة في ذاته إلى غير ذلك مما سبق طرحه.

والملاحظ المهم إزاء ذلك كله أن هناك من يتحدث دون تخصص من جهة ويلغي من حسابـــــــــاته أحيانا اختلاف البلاد وأنظمتها وسياساتها وخصوصياتها من جهة واختلاف استخدام المفاهيم والمصطلحات العلمية ومـــــــــا يترتب عليه من جهة أخرى.

ولبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقـــل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفـــرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقيهـــا لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمـــــــل الإيجابي الذي يقوم على المعـــــرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المـــــــادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتيـــــــاح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي.

ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنهـــــــا أعلـــى درجـــــات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصـــــــــالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

مفهوم المواطنة باعتبارها ركيزة من ركائز الديمقراطية:

تعني المواطنة أداء واجبات محددة والتمتع بحقوق معينة،والمواطنة هي مفتاح الحرية والمسؤولية،حرية شخصيةومسؤولية تجاه الدولة والمجتمع وغيرنا من المواطنين. فما الذي يجعلها أساسية:لمواطنة من القضايا والحقائق المهمة ؟

<u>ثلاثة حقائق أساسية:</u>

<u>الحقيقة الأولى</u> :

هي أن درجة وعي الأفراد بأنهم مواطنين تختلف من فرد إلى آخر، ويرتبط ذلك بعدة عوامـــــــل منها مستوى التعليم ونوعيته، ومدى انخراطه في العمل العام فهنـــــــاك

فرق بين الشخص الواعي المتعلم والشخص الأمّي الذي لا يعرف كثيرا ماله من حقوق وما عليه من واجبـــــــــــــات، على عكس الشخص المتعلم المثقف الذي يعرف حقوقه واجباته ويستطيع أن يطالب بحقوقه إذا ما تم الاعتداء عليه من قبل الدولة أو الأفراد.

الحقيقة الثانية:

وهي أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فـــــلا يوجد مجتمع ديمقراطي لا يعتمد في بنيـــــانه على كـــــــل مواطن، والديمقراطية ببساطة هي أن يختار الشعب الحكومة وممثليه في المجالس النيابية من خلال انتخابات حرة.

الحقيقة الثالثة:

وتتمثل في التفاوض الواضح بين الدول في مدى احترامهـــــــا لمبدأ المواطنة، فالـــــــــــدول الديمقراطيـــــة المتحضرة أنشأت القواعد والمبادئ الكفيلة باحترام الحق في المواطنة، حيث يشعر المواطن فيهـــــــــا بالأمن والأمان وفي الوقت ذاته يلتزم المواطن بأداء واجبا ته اتجاه الدولة والمجتمع،هذا في حين نجد أن المجتمعات المتخلفة مـــا زالت تنتهك حقوق المواطنة ولا يشعر المواطن فيها بالأمن والأمان.

وهذه هي الحقائق الأساسية للمواطنة **الحقيقة الأولى** تخص المواطن ككيان قانوني له حقوقـــــــــــا وعليه واجبات أما **الحقيقة الثانية** فتربط بين المواطنة والديمقراطية وبما أن الديموقراطية مسألة سياسيـــــــــة فإن المواطن ينظر إليه باعتباره كيان سياسي، وأخيرا **الحقيقة الثالثة** والتي تركز على مشكلة المواطنة المنقوصة أو الناقصـــــة. ونتعرض بعد ذلك إلى كل حقيقة من هذه الحقائق.

على الرغم من أن الحضارات القديمة عرفت بدون فكرة المواطنة إلا أنـــــها لم تبلـــور إلا حديثـــــــــا منذ نحو ثلاثة قرون وتحديدا مع بداية ميلاد الدولة الحديثة التي نعرفها باسم دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية.

وهذه العناصر الثلاث هي:

السيادة، القانون، والمؤسسات الديمقراطية، وهي التي تعطى لمفهوم المواطنة مفهومها الحقيقي.

أ- المواطنة ككيان قانوني:

عندما نصف المواطنة بأنها كيان قانوني فالمقصود بذلك هو الجانب من مـــــــممارسات وسلوكيات الأفراد الذي ينظمه القانون سواء على مستوى علاقة الفرد بأفراد آخرين أو على مستوى علاقته بالدولة،والدساتير والقوانين ما هي إلا أدوات لتنظيم هذه العلاقـــــــــــــات، حتى يتحقق التوازن بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الخاصة للفرد المواطن. ومن هذا المنطلق فإن كـــــــــل فرد في المجتمع هو كيان خاضع للقانون له حقوق وعليه واجبـــــــات فإذا أخل بواجباته تعرض للعقاب وإذا ما انتهكت حقوقه يلجأ إلى القضاء للحصول على حقوقه بموجب الدستور.

المواطنة ككيان سياسي:

إن تعريف المواطن ككيان سياسي يعني أنه أســـــــاس العملية الديمقراطية، فكما ذكرنا قبل قليل أن المواطن هو الذي يختار حكامه من خلال انتخابات حرة. وعندما يباشر المواطن حقوقه السيـــــــــاسية من خلال الترشيح والانتخابات فسوف تأتي مجالس نيابية معبرة عن مصالح الناس أو على الأقل على قدر معقول من المصالح، ولأن هذه المجـــــــالس هي المسؤولة عن وضع التشريعات والقوانين فهي بالتالي ستحدد وفقـــــــــــــا للدستور الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المواطن ككيان قانوني.

المواطنة المنقوصة:

والمقصود بها هي انتهاك حق أو حقوق المواطنة لفرد أو لمجموعة الأفراد أو الشعب كله.وقد يطول هذا الانتهاك كل من الجانبين القانوني والسياسي لمبدأ المواطنة وهناك أسباب عديدة، لإنقاص الحق في إنقاص المواطنة لعل أهمها:

1- التمييز.
2- استبداد الدولة.
3- غياب مبدأ استقلال القضاء.
والمواطنة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تتحقق كل الأركان ويشد بعضها بعضا.
لا توجد مواطنة في دولة لا يسود فيها حكم القانون، لأن حقوق الأفراد وحريـــــــاتهم وواجبا تهم التي هي قوام فكرة المواطنة مرتبطة ارتباطاً ضروريا بسيادة حكم القانون.

2- المواطنة و الديمقراطية: Citoyenneté et démocratie

في واقع الأمر ليس هناك وصفة قارة للديموقراطية,كما أنه ليس لها تعريف يمكن اختزاله في تعليمات جاهزة للتطبيق و ذلك لأن هناك أنواعا من الديموقراطية، و لأنها قبل هذا وذاك مفهوم و واقع و نظـــام حكم متطور ومتبدل يتغير مع الزمن و الظروف. و هذا أمر أضحى مسلما به ولم يعد يحتاج للتدليل.

فالديمقراطية نظام سياسي و اجتماعي و ثقافي مركب، لذلك فان ترويج و تكريس ثقافـــــة الديمقراطية يعتبران أمرين حيويين و هامين للغاية. وثقافة الديمقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في نشر تعريف لهـــا أو وصلات اشهارية تلفزية بهذه المناسبة أو تلك.إن هذه الثقافة لا تستلزم تلقين الناس تعريفا مختزلا للديموقراطية وإنما تستوجب تعريفهم بمقوماتها الضرورية و التي بفقدانها أو غيابها تفتقد الديمقراطية مضمونها الحيوي,
عـــــــلاوة على أنها مقومات لا يمكن الاستغناء عنها في عملية إرساء و بناء الديموقراطية.
ومن أهم هذه المقومات الفصل بين السلط واستقلال القضاء و حكم الأغلبية بواسطة تمثيل برلماني و الفصل بين الحيز العام و الحيز الخـــــــــــاص, لأنّه لا يمكن تصور أي نوع من أنواع الديمقراطية دون تلك المقومات التي تتطور هي كذلك عبر تفاعلها على الصعيد السياسي والإج.
و لعل من أهم تلك المقومات كذلك بالنسبة لبلادنا مفهوم و فكرة وواقع المواطنة من المنظور الديمقراطي, علما أنه ليست كل مواطنة ديمقراطية, إلا أن المواطنة الحقة هي مقدمة النظام الديمقـــــــــــراطي. لكن هـــــــل يجب تعميم ثقافة الديمقراطية قبل إقامة النظام الديمقراطي أم العكس؟ أيهمـــــــا يجب أن يسبق الآخر, إقامة النظام الديمقراطي وتعميم مقومات الديمقراطية أم ثقافة الديمقراطية؟
إن محاولة الإجـــــــابة القاطعة على هذا السؤال من شأنها أن تدخلنا في دوامة لا طائل وراءها, لاسيما في حالة عدم وجود إمكانية انتشار ثقافة الديمقراطية و ثقافة الحقوق سواء تعلق الأمـــر بعلاقة الفرد مع الدولة أو بعلاقته مع بقية الأفراد.
وهل يمكن أن تكون ممارسة ديمقراطية قبل إرساء النظام الديمقراطي؟
وهذا سؤال خلافا لسابقه، يمكن الجواب عليه بالقطع،إذ لا يمكن ممارسة الديموقراطية قبل قيام نظام ديمقراطي دون تطوير و تكريس المواطنة. لأن المواطنة هي الإمكانية الوحيدة لتكريس سيادة القانون و المســـــــــاواة أمامه و لممارسة الحد الأدنى من الحقوق, ومن ضمن ذلك المطالبة بالحقوق.
فإذا كان المواطن يتوقع حقوقا سياسية بحكم كونه مواطن و كونه دافع الضرائب,فان الرعية لا تتوقع حقوقا سياسية و إنما التعامل بالحسنى و التسامح. لذلك تكون
المواطنـــــــــــــة هي المنطلق للمطالبة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة وتوسيع مفهوم المواطنة. لأن الديمقراطية هي في الحقيقة حكم ممثلي الأغلبية بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها المواطنة.

إن غياب المواطنة يقوض من جدلية العلاقة القائمة بين المواطن -المجتمع المدني- الدولة الديمقراطية,علما أن الدولة في غياب المواطن تعتبر دولة لا يمكنها، حتى إن حاولت، تجسيد مفهوم و فكرة سيادة الشعب، كما أن الرعية المحكومة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم الحقوق على أرض الواقع المعاش و تساهم في تطويرها.
ففي عصرنا الحالي تشتق جملة من حقوق الفرد من مواطنته, أي من كونه مواطنا في الدولة، وبذلك تكون الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنين. و تظل الإشكالية القائمة في المجتمعات الحديثة العهد بالديموقراطية هي تعويد الفرد أن يتصرف كمواطن و تعويد القوى السياسية أن تتبنى فعلا و فعليا مفهوم المواطنة و المساواة أمام القانون مادامت المواطنة تعتبر وجها من وجوه السيادة.

المواطنة الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية: Citoyenneté et activisme social
المواطنة كانتماء عضوي بالدولة لا تحيا أو تتفعّل دونما حاضن ديمقراطي يهبها الانتماء والاعتراف والتجذّر،فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لأية تجارب تنتجها الجماعة السياسية المكونة للدولة، كون أنّ الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة واختيار وحرية وإرادة،وعلى أساس حق المواطن بالتعبير والمشاركة وصنع القرار. وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة والصالحة في ظل الانتماء للدولة الحديثة، من هنا كانت المواطنة الديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية لأنها تهب شروط النهضة وركائز الفاعلية الإنسانية والوطنية.
وبالمقابل لا يمكن تصوّر نشوء أية فاعلية إنسانية أو وطنية حقيقية في ظل المواطنة الدكتاتورية،فالمواطنة القابعة تحت سيطرة الاستبداد والاستعباد، الفاقدة للحرية والإرادة، المحرومة من التعبير والمشاركة لا يمكنها أن تبدع أو تنتج والفاعلية والإبداع لا يصدر عن مجتمع السادة والعبيد، بل يصدر عن مجتمع المساواة والتكافؤ والمشاركة.
والمواطنة الديمقراطية هي الأساس الموضوعي الواهب لإمكانيات النمو الفعّال صوب التكامل الوطني كونه يهب شروط النهضة ومقومات الفاعلية المتواصلة.
إنَّ مؤشرات الركود أو الفاعلية لأي مجتمع، إنما هي رهينة الوجود والفاعلية المجتمعية المرتبطة جوهريا بمنظومة الرؤى والبرامج المديرة للجهد الاجتماعي العام في تشكلا ته المعرفية والسياسية والاقتصادية. فعلى ضوء الفهم والتخطيط لطبيعة المجتمع وتشخيص ركائزه وثوابته الأساسية وإدراك مناحي حركيته ومعالم تطوّره ضمن مسارات كليّة محددة.
تنتج لدينا مؤشرات النهوض والتقدم المجتمعي العام. وأي عمل يتنافى مع طبيعة المجتمع أو يجهل آليات حركته أويعجز عن رسم معالم تطوّره أو يفشل في حل إشكاليات السلطة لديه، سيقود لكارثة لا تزيد الواقع الاجتماعي سوى تقهقرا ورائيا في مناحي واتجاهات الحياة برمتها.
من هنا يرتبط وجود وفاعلية المجتمع الإنساني والوطني بالمشروع الاجتماعي – السياسي الصالح والناهض والقادر على حفظ الوجود الاجتماعي ودفعه قدما نحو التطوّر،ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتا من إنتاج الفاعلية والتطوّر كونه يؤسّس وجوده على الاستبداد والاستعباد القاتل للروح الإنسانية والانتماء الوطني،بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسّس كيانه على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة.
إنّ المجتمع أساسا هو: الهيئة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة ويتألف بينهم الترابط من جهة القيم والأنظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحاجيات والأشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنهم حياة اجتماعية.

إنّ الحياة الاجتماعية من الأمور الفطرية المودعة في كينونة المخلوق البشري، فالإنسان اجتماعي ومدني بالخليقة أي أنها ميزة خلقيّة طبيعية لا تتولّد عن الاضطرار أو الاختيار أو التعاقد، فالإنسان إنسان بالقوة "أي استعداد إنساني محض" وإنما تخرج إنسانيته إلى الفعل والتحقق من خلال المجتمع.
ومع أنّ وجود المجتمع – كوجود- يُعتبر وجودا اعتباريا،حيث أنّ الموجود في الخارج هم الأفراد على سبيـــــل التحقق إلاّ أنَّ وجود المجتمع وجود حقيقي بالتتبع، لأنّ الناتج من التفاعل القائم بين أفراد المجتمع إنما هو نـــــــــــاتج حقيقي وهو الروح أو الطبيعة الجماعية، وهذه الروح الجماعيـــــة هي في الحقيقة ناتج جديد حقيقي هي بمثابة نفس جديدة ناتجة عن النفوس الفردية الداخلة في التشكيل الاجتماعي.

فالأفراد وحين انخراطهم في الهيئة الاجتماعية فإنهم يتفاعلون كموجودات حقيقية فيمـــــــــــــا بينهم من جهة الأفكار والمشاعر والأحاسيس والحاجيات والمصالح المتبادلة، وهنا فالناتج من تفاعلهم الحقيقي هذا هي الروح الجماعيـــــة أو الروح الاجتماعية التي هي وجود حقيقي بدوره،فيكون للمجتمع وجود حقيقي وإن كان اعتباريا من حيث الأصل.

من هنا كان المجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع المتناغم في تشكيلاتـــــــــــه الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر،وهو المجتمع الممتليء أصالة وسيادة ووعيا لذا ته وأدواره ومسؤولياته وهو المجتمع الرافض ثقافيا ومعرفيا وعمليا لشرعية القوة والاحتكار السياسي للحياة العامة،وهو مجتمع الاختيار والقانون لا مجتمع القوة والاستبداد، إذ لا يتأسس على الغريزة والخوف بل يقوم على الحرية المنتجة للاختيـــــار والقانون المُنتج للنظام، لذا فالحركية والفاعلية والإبداع والتقدم نتائج موضوعية للمجتمع القائم على أساس المواطنة الديمقراطية.

3- المواطنة والثقافة الوطنية: Citoyenneté et culture nationale

ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة، حيث إننـــــــــــا لا يمكن أن نحقق مواطنة بمعنى المشاركة وتحمّـــــــــــــــــل المسؤولية النوعية في الشؤون العامة، بدون مواطن يشعر بعمق بحقوقه وواجبا ته في الفضاء الاجتماعي والوطني. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف المستويـــــات، لذلك فإن بوابة إنجاز حقيقة المواطنة في المجالين العربي والإسلامي، هي العمل على إنجاز مفهوم المواطن الذي يحررنا علـــــى المستويين الثقافي والاجتماعي من حالة اللاوعي البشري الذي لا شأن له في أمور حياتـــــه الكبرى، ولا يتدخل في بناء حاضره وصياغة مستقبله.